

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2008

دادي عدون ناصر،

أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، مدير المخبر.

بعداش عبد الكريم،

أستاذ محاضر، جامعة بومرداس، الجزائر، عضو بالمخبر.

Résumé : Cette contribution se situe dans le cercle du débat concernant les effets de l'investissement direct venu de l'étranger (IDE) sur la balance des paiements Algérienne pendant la période allant de 1999 au 2008.

A partir d'une base théorique dans le sujet, on a exposé les flux de l'investissement précité, et les quotas en valeurs et en pourcentage au niveau mondial, pour les pays en développement ainsi que pour l'Algérie. Puis on a essayé de tirer l'impact de cet investissement sur les composants de la balance des paiements dans la limite des données disponibles.

Il ressort de la présente étude une diversification des effets des IDE entre positifs sur la balance du compte du capital, négatifs sur la balance des services et autres transferts et mixtes (positif et négatif) sur la balance commerciale. Ces éléments peuvent nous informer sur l'incapacité de l'économie algérienne de bénéficier des avantages de ces flux.

On attire l'attention que vu le manque de données relatives aux activités de l'investissement précité en Algérie nous n'avons pas pu vérifier quelques effets de cet investissement, particulièrement sur la balance commerciale durant la période concernée par cette étude.

Les mots clés : Investissement Direct Etranger, Effets économiques, Balance de paiements, Balance commerciale.

المخلص: تأخذ هذه المساهمة مكانها في دائرة النقاش الخاصة بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2008.

اعتمادا على قاعدة نظرية في الموضوع، عرضت تدفقات الاستثمار السالف الذكر والحصص القيمة والنسبية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية والجزائر. ثم حاوت استنتاج آثار الاستثمار المعني بهذه الدراسة على أهم مكونات ميزان المدفوعات الجزائري في حدود المعطيات المتاحة.

وخلص البحث إلى تنوع هذه الآثار بين إيجابية على ميزان حركة رأس المال، وسلبية على ميزان الخدمات وباقي التحويلات، ومختلطة (إيجابية وسلبية) على الميزان التجاري، وهي من المؤشرات التي تقيد في أن الاقتصاد الجزائري لم يكن قادرا في هذه الفترة للاستفادة الحقيقية من هذه التدفقات.

كما ينبه الباحثان إلى نقص بعض المعطيات الخاصة بنشاطات الاستثمار المذكور في الجزائر، الأمر الذي لم يسمح لهما بتأكيد أو نفي بعض آثار هذا الاستثمار خصوصا على الميزان التجاري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الآثار الاقتصادية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.

مقدمة

هناك عدة آراء ومواقف لدى الكتاب في اهتمامهم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن رد ذلك أولاً إلى الارتفاع الواضح لحجم ودور هذا النوع من التمويل في الإقتصاد الدولي إذ حسب لجنة الأمم المتحدة CNUCED¹ انتقلت نسبته إلى الناتج الداخلي الخام من 6.7% سنة 1980 إلى 22.3% سنة 2002، من جهة، وإلى الآثار المتنوعة والمتعددة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها هذا الاستثمار على البلدان المضيفة له. كما ينظر في هذا التعدد من عدة زوايا منها اختلاف بين المواقف الحكومية ومواقف الاقتصاديين والمعارضة السياسية ورجال الأعمال.

ولعل من أهم النظريات الحديثة التي اهتم أصحابها في السنوات العشرين الأخيرة بهذا الموضوع، نجد الربط ما بين انفتاح البلدان على رأس المال الخارجي والتنمية فيها. فحسب² Combes et autres وفي حالة حرية حركته، يلعب هذا الاستثمار دوراً إيجابياً في التنمية سواء من ناحية المساهمة فيها كرافد مهم من خلال تأثيره في الاستثمار الداخلي دون الرفع من تكلفة الأموال بشكل كبير، أو من خلال تطبيق أصحاب هذا الاستثمار نسب مخاطرة بسيطة عند تأكدهم من إمكانية استرجاعها بسهولة. وهذه العناصر في الواقع تسير وفق ظروف مستوى فعالية اقتصادات البلدان المضيفة. إلا أن هذه النتائج، حسب نفس الرأي، قد تختفي وتنعكس في حالة الاقتصادات قليلة التنظيم والفعالية مثل ما هو في وضعية الدول المتخلفة التي تعاني في فترات انتقالها إلى اقتصاد السوق.

وقد تم التطرق في بحث نشر في عدد سابق من هذه المجلة³، إلى تحليل نظري للآثار الاقتصادية التي يحدثها هذا الاستثمار على بعض النواحي الاقتصادية للبلدان المضيفة له بصفة عامة وإلى عناصر في الاقتصاد الجزائري. بينما تأتي الدراسة الحالية للبحث في هذه الآثار في جزئها المتعلق بميزان المدفوعات الجزائري، وهو في رأينا جانب مهم في الموضوع وفي هذه الفترة بالذات ولم يتم تناوله بهذه الطريقة في الجزائر خاصة.

وسوف نحاول هنا الإجابة على السؤال: كيف كان تأثير تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الجزائري في مكونات ميزان مدفوعاتها خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2008؟

وكان اختيار هذه الفترة لتزامنها في الواقع مع ظهور واضح لتعامل الجزائر مع هذا النوع من التمويل، بعد أن قطعت مرحلة معتبرة في اتجاه اقتصاد السوق بعد تطبيق برنامج تعديل هيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بين سنة 1994 إلى 1998، وانضمامها إلى مسار برشلونة مع الاستفادة من جزء من البرنامج الوجه

لدعم الإصلاحات في دول جنوب حوض المتوسط، وبذلك خروجها من الاقتصاد المسير مركزيا منذ الاستقلال أين اعتمدت بشكل شبه تام على التمويل بمصادرنا من موارد المحروقات، وبالاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الدين الخارجي الذي سوف تعمل على التخلص من جزء كبير منه في الفترة تحت الدراسة، بعد أن كانت تخضع لشروطه وما يرتبط بها من ثقل مديونية أثرت بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة في الجزائر. هذا بالإضافة إلى توفر الإحصائيات الضرورية في الموضوع.

فمن المتوقع أن تحدث التدفقات المستمرة من الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات على مختلف مكونات ميزان المدفوعات، تتلخص عموما في إحداث فائض في هذا الأخير أو التقليل من عجزه. وهذا من خلال تحسين رصيد كل من الميزان التجاري وميزان حركة رأس المال خصوصا وعلى ميزان الخدمات وباقي التحويلات، في الأمد القصير والمتوسط والبعيد. وهو ما سنبحثه بخصوص الحالة الجزائرية في هذه الدراسة لفترة طولها عقد من الزمن (1999-2008)، وقبل ذلك سنلقي نظرة على الإطار النظري للموضوع ثم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بهذه الفترة.

1- نظرة على الإطار النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد سمحت تجارب عدة بلدان نامية في الانفتاح نحو الخارج، ضمن تطبيق سياسات التنمية لاقتصاداتها، من التأكد من العديد من الأطروحات والنظريات الاقتصادية. ومثل ما تأكدت في العديد من الحالات علاقة النمو بالانفتاح التجاري في نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية لدى مختلف الرأسماليين وتفسير حركة عوامل الإنتاج، في بعض دول شمال ثم جنوب شرق آسيا، حيث انتقل البعض منها من تطبيق سياسة الصناعة المدمجة المعتمدة على الصناعة الثقيلة، كما في الجزائر بعد الاستقلال وفقا لتحليلات De Bernis إلى صناعة إحلال الواردات ثم إلى الانفتاح على الخارج بتطبيق ما يسمى Consensus de Washington ، الذي يعني الانفتاح الحر ابتداء من منتصف سنوات 1980. ووفق سياسة المناطق الحرة المشتركة أحيانا أخرى، أو ما يدعى بمثلثات التنمية كما لدى Fau N⁴ وما تستفيد منه من مزايا القرب في الفضاء الجغرافي مع بداية سنوات 1990 ، والتي حققت نتائج معتبرة في تطور تلك البلدان.

وقد لعبت رؤوس الأموال المتنقلة إلى هذه المنطقة دورا إيجابيا وفقا للنتائج المسجلة فيها، وفي جزء معتبر في منطقة أمريكا الجنوبية. والآثار في المنطقة الأولى جاءت خاصة بعد الاتساع الكبير الذي شهدته سنغفورة، واستفادتها من علاقاتها مع بلدان غربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا لعمل David⁵ Hoyrup فقد اتبعتها الدول الأخرى مثل ماليزيا وتايلاندا والفلبين، وهي السياسات

التي أكدت حسب Krugman⁶ أن الأزمة المالية لسنة 1997، كانت بسبب المعاملات البنكية الخارجية وليس لأسباب اختلال الاقتصادات الكلية فيها، وكان لهذه الأموال دور في استعادة التوازن لبعض هذه البلدان في وقت قصير نسبيا.

ومن جهة أخرى، فقرب تجربة دول شرق البحر المتوسط وجنوبه من حالة الجزائر، فيما يتعلق بحركة أو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، يمكن الاستفادة من بعض الجوانب فيها، لاعتبارها مرتبطة باتفاق برشلونة منذ سنة 1995، الذي حاولت من خلاله دول الاتحاد الأوروبي دعم كل من دول جنوب وشرق البحر المتوسط⁷ وقد فسر⁸ S. Dupuch حركة هذه الأموال في أوروبا الشرقية بتأثرها بعملية التعديلات الهيكلية لاقتصادات هذه البلدان وشروطها، وكذا للدور الذي تلعبه المؤسسات متعددة الجنسيات في توجيه رؤوس الأموال وفق ما تستفيده واتجاهها أفقيا لنشاطات بسيطة وتجارية، أو عموديا بدخول أكثر في عمليات الإنتاج وتحويل نشاط البحث تنمية وغيرها.

وبشكل عام فيمكن التمييز بين فرعين من النظريات التي فسرت حركة الاستثمارات المباشرة وأثارها،⁹ الأول وهو كلاسيكي مثل ما يرتبط بعناصر خاصة بالمؤسسات متعددة الجنسيات حسب Hymer أو بقطاعات النشاط Kaves أو البلدان Mundell والثانية حديثة مكملة للسابقة مثل المنافسة غير الكاملة Brainard تنويع المنتوجات Markusen واقتصاديات الحجم . Markusen et Venables

وقد فسرت أيضا في حالات أخرى حركة هذه الأموال بعوامل متعددة غير عوامل نظريات التجارة الخارجية، مثل شروط البلدان المضيفة وخصائص الموارد الاقتصادية المتوفرة لديها والشروط الخاصة ببيئة الاستثمار بشكل عام.

وقد كانت إذن هذه النظريات في مجملها تربط تدفقات الاستثمارات الأجنبية بآثارها الايجابية ودورها في المساهمة في تنمية البلدان المضيفة لها، سواء المتقدمة أو النامية حيث هناك العديد من الدراسات في الدول العربية المشرقية تشير إلى هذه الجواب على غرار كل من محمود عطية وعطية ناصف¹⁰ وبشير¹¹ AMAIRA B. إلى التأثير السلبي على التنمية خاصة من خلال التذبذب الذي يمكن أن يصيب هذه الموارد، ولردة فعل الاقتصادات المضيفة لها ومدى الاستفادة منها كما في عملية انفتاح النظام المالي (الجهاز المصرفي والسوق المالية)، في حالات عدم الاستعداد القلبي أي توفير شروط الانفتاح عليها واستغلالها، والبعد أي التصدي للمساوي التي يمكن أن تلحقها بالاقتصادات المعنية.

وهكذا فالدراسات التي تربط الإستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية وما توصلت إليه من نتائج، لم تصبح سهلة التأكيد أو مقبولة أليا، كما كانت منتشرة قبل ذلك،

وانتقل اليوم الاهتمام إلى جوانب أخرى في الموضوع ضمن الدراسات التي جاءت بعد سنوات 2000¹² التي تعتبر كمنعرج في العديد من المواضيع في الاقتصاد والتسيير عامة.

وعمليات تأثير هذا الاستثمار على ميزان المدفوعات لها عدة أسباب، منها ما يرتبط بشكل مباشر بحركة هذه الأموال، ومنها ما هو نتيجة تأثيرات مركبة، أي نتيجة تفاعلها مع عوامل أخرى اقتصادية خاصة.¹³ وفي هذا العمل سوف نحاول التعرض لعدد من هذه الآثار مع ملاحظة أننا لم نتطرق إلى تصنيفات أو تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره موضوعا ذا اتفاق عليه لدى مختلف الكتاب ولا نتطرق إلى خصوصية فيه، ويمكن للقارئ الإطلاع في هذا الجزء على بعض المراجع المتوفرة وقد استعملنا منها في هذا العمل.

2- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

يبرز الجدول رقم 01 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا ونصيب كل من الدول المتقدمة والدول النامية والجزائر من هذه التدفقات والتي سجلت، على مستوى العالم، زيادات معتبرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2006-2008) تجاوزت 1 400 مليار دولار. وفاقت 1.000 مليار دولار خلال نصف المدة المدروسة، أي خمس سنوات (1999، 2000، 2006، 2007، 2008). وتراوحت بين 557,86 و958,69 مليار دولار في المدة المحصورة بين 2001 و2005.

هذا التغير والتطور في التدفقات العالمية يسايره تغير وتطور مماثل في ذات التدفقات التي جذبتها الدول المتقدمة، بينما الدول النامية فتعاظمت حصتها (بالقيمة المطلقة) خلال الخمس سنوات الأخيرة (2004-2008) بتجاوزها 320 مليار دولار سنة 2004 وبلغها 735 مليار دولار سنة 2008.

أما بخصوص حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار المعني، فقد تجاوزت عتبة المليار دولار مدة ست سنوات هي: 2001 و2002 ومن 2005 إلى 2008. وانحصرت بين 0,438 و0,882 مليار دولار في باقي السنوات المدروسة. كما عرفت نوعا من التذبذب خلال الفترة 1999-2003 ثم صارت في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2004 باستثناء سنة 2007 فقط. ومع ذلك بقي مستوى التدفقات خلال هذه الأخيرة (2007) أكبر من جميع تدفقات الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2006 و2008. وبلغت أقصاها سنة 2008 بقيمة 2,646 مليار دولار.

إن التوزيع النسبي لهذه التدفقات يبين ضخامة حصة الدول المتقدمة من جهة وضآلة حصة الدول النامية من جهة أخرى. حيث جذبت الأولى ما بين 64% و80% طوال الفترة 1999-2007 باستثناء سنة 2004، بينما الثانية فحصتها

النسبية لم تبلغ 40% إلا خلال سنتين فقط هما: 2004 و2008، من ضمن العشر المعنية بالدراسة. وفي سنة 2007 التي بلغت فيها التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ذروتها "استمر الاتحاد الأوروبي ككل باعتباره أكبر منطقة مضيئة، جاذبة نحو 40%¹⁴ من هذه التدفقات.

ولم تبلغ الحصة النسبية للجزائر 1,5% إلا سنة 2008 فقط، بينما باقي الفترة فتراوحت بين 0,32% و1,49%.

جدول رقم 01: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومعدل نموه السنوي في الفترة 1999-2008

السنوات	الجزائر		الدول المتقدمة		الدول النامية		العالم
	10 ⁶ دولار	%(*)	10 ⁶ دولار	%(**)	10 ⁶ دولار	%(**)	
1999	507	0,47	828 352	76	258 398	24	1 086 750
2000	438	0,32	1 107 987	80	279 966	20	1 387 953
2001	1 196	1,46	571 483	70	246 091	30	817 574
2002	1 065	1,49	547 778	76	168 350	24	716 128
2003	634	1,14	358 539	64	199 330	36	557 869
2004	882	1,19	418 855	56	323 288	44	742 143
2005	1 081	1,13	611 283	64	347 415	36	958 698
2006	1 795	1,23	972 762	67	488 312	33	1 461 074
2007	1 662	0,84	1 358 628	69	620 210	31	1 978 838
2008	2 646	1,56	962 259	57	735 094	43	1 697 353

Source: Préparé par les chercheurs sur la base de:

Années 1999-2001: UNCTAD, world investment report 2004, p 367.

Années 2002-2003: UNCTAD, world investment report 2005, p 303.

Années 2004-2005: UNCTAD, world investment report 2007, p 251.

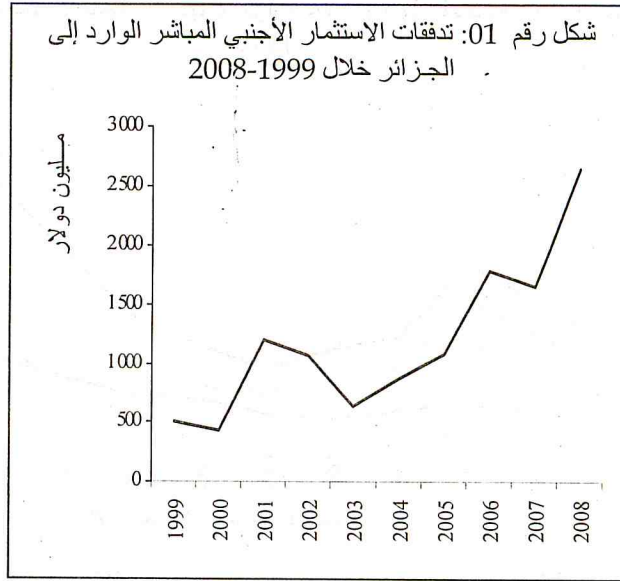
Années 2006-2008: UNCTAD, world investment report 2009, p 247.

النسب المئوية حسب من طرف الباحثين بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

(*) نسبة ألفية من إجمالي التدفقات العالمية.

(**) نسبة مئوية من إجمالي التدفقات العالمية.

ومع انخفاض الحصة النسبية للجزائر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلا أن الشكلين رقم 01 ورقم 02 أدناه يوضحان توافقا في اتجاه تغير تدفقات الاستثمار السالف الذكر الوارد إلى الجزائر مع نظيره الوارد عالميا وللدول المتقدمة خلال الفترة 2002-2006 وللدول النامية خلال الفترة 2008-2002 باستثناء سنتي 2003 و2007.

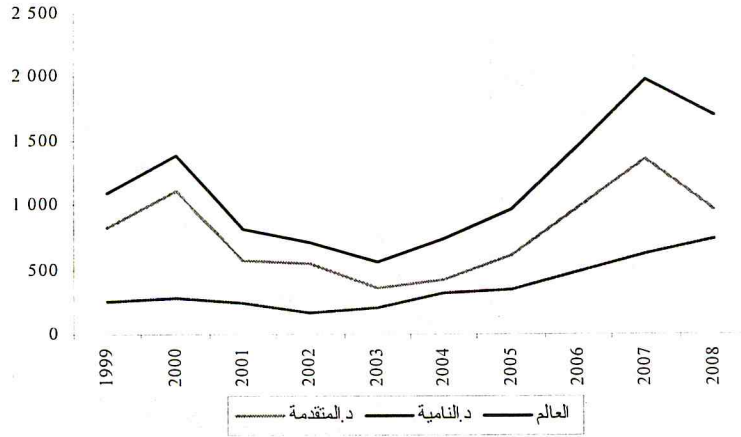


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 أعلاه

وإذا أخذنا نسبة هذه التدفقات في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت خلال السنوات الخمس الأخيرة (2004-2008) نجد أنها تتراوح بين 8,5% و 16% عالمياً، وبين 6,6% و 17,1% في الدول المتقدمة، وبين 12,6% و 13,1% في الدول النامية، وبين 4,2% و 6,8% في الجزائر¹⁵، وهو ما يؤكد ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالاعتماد على المؤشرات السالف عرضها.

وجدير بالذكر أنه في سنة 2008 ارتفعت الحصة النسبية للدول النامية إلى 43%، وانخفضت نظيرتها للدول المتقدمة إلى 57%، من الاستثمار المعني. وهذا بعدما كانت هذه النسبة تتغير لصالح الدول المتقدمة منذ سنة 2004. ويفسر هذا ولو جزئياً بالأزمة المالية العالمية الحالية من جهة، و"تناقص العائد على الاستثمارات في الإقتصادات المتقدمة واقتصادات السوق الناشئة إلى البحث عن استثمارات أعلى عائداً، بما في ذلك أسواق البلدان منخفضة الدخل"¹⁶ وهي أسباب لا يتوقع استمرارها لمدة طويلة، بل تبقى مدى ملاءمة المناخ الاستثماري بكل مكوناته، السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، القاعدة الصلبة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ أن جودة البنية التحتية المادية تؤثر في مستوى إنتاجية البلد المعني، وقدرته على المنافسة في أسواق التصدير وعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁷

شكل رقم 02: تدفقات الاستثمار أ. المباشر الوارد عالميا وللدول المتقدمة والنامية خلال 2008-1999



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 أعلاه

وفي واقع الأمر، هناك العديد من الدراسات التي حاولت رصد سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمجموعات من العوامل السياسية والاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية المحددة لحجم هذه التدفقات. وفي ضوء خلاصة نتائج هذه الدراسات، يمكن القول أن هناك العديد من القوى المؤثرة في سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر تندرج تحت ثلاث مجموعات من العوامل المحددة لحجم وقيمة وشكل ونمط هذه التدفقات وهي: الظروف الاقتصادية الدولية والاقليمية والعالمية، والأطر التشريعية والمؤسسية، ودور هيئات الترويج للاستثمار.¹⁸

3- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزانها التجاري

يُنْتَظَر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذا وفقا لمختلف الأفكار التي تم تقديمها لتفسير وتبرير دور هذا النوع من التمويل لدفع اقتصادات الدول المستفيدة منه، أن يحدث زيادة في الصادرات السلعية و/أو تخفيض في الواردات السلعية. وينعكس هذا في تحقيق فائض في رصيد الميزان التجاري أو تخفيض عجزه.

3.1- تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999-2008

يبين الجدول رقم 03 أدناه أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال عشر سنوات متتالية. و يعود ذلك إلى الزيادة المعتبرة في الصادرات السلعية بقيمة كبيرة تجاوزت الزيادة المسجلة في الواردات السلعية، حيث انتقلت الصادرات من 12,32 مليار دولار سنة 1999 إلى 24 مليار دولار سنة 2003 وبلغت 60,59 مليار دولار سنة 2007 ثم تتجاوز 78 مليار دولار سنة 2008. بينما الواردات

السلعية فلم تتجاوز 10 ملايين دولار إلا بعد سنة 2001، وكانت أقل من نصف الصادرات خلال السنوات الأربع الأخيرة (2005-2008).

إن التذبذب المسجل في رصيد الميزان التجاري خلال السنوات الأربع الأولى (1999-2002) يعود إلى عدم استقرار الصادرات السلعية التي ارتفعت سنة 2000 ثم انخفضت في السنتين الموالتين، بينما الواردات فهي في ارتفاع مستمر دون تذبذب. لكن ابتداء من سنة 2003 صار فائض الميزان التجاري يتزايد باستمرار وبمعدلات نمو سنوية مرتفعة تراوحت بين 19% و 85% باستثناء سنة 2007.

إن التحسن الكبير المسجل في رصيد الميزان التجاري نتج أساسا عن تضاعف الصادرات بأكثر من ست مرات، بينما الواردات تضاعفت بأربع مرات فقط خلال الفترة المدروسة (1999-2008) كما يفصح عنه الجدول رقم 03. كما أن زيادة الصادرات السلعية بوتيرة أكبر بكثير من وتيرة زيادة الواردات السلعية جعلت فائض الميزان التجاري يعرف طفرات متتالية. حيث انتقل من 3,36 مليار دولار سنة 1999 إلى أكثر من 11 مليار دولار سنة 2003 ثم 26,47 مليار دولار سنة 2005، وبلغ أقصاه خلال الفترة المدروسة بتجاوزه 40 مليار دولار سنة 2008.

جدول رقم 03: تطور عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999-2008

الوحدة: مليار دولار.

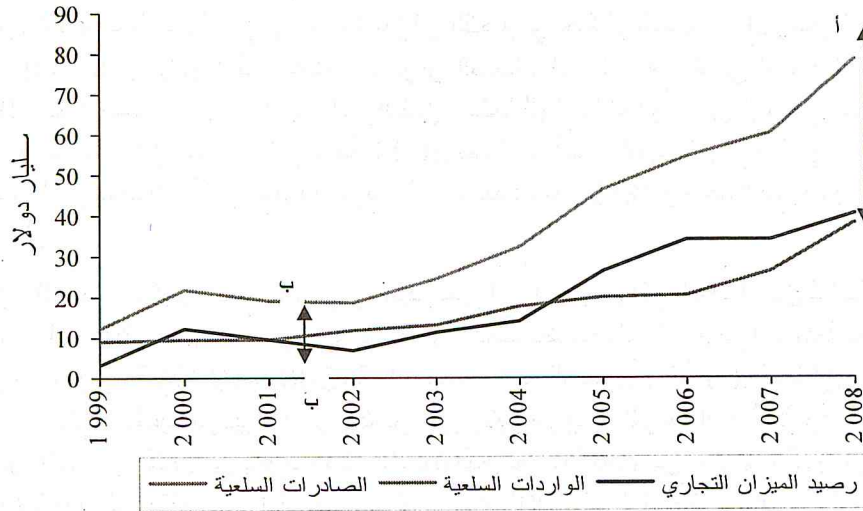
البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات السلعية	12,32	21,65	19,09	18,72	24,47	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59
الواردات السلعية	8,96	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,86	20,68	26,35	37,99
رصيد الميزان التجاري	3,36	12,30	9,61	6,71	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60
معدل النمو السنوي للرصيد	-	266%	22%	30%	66%	28%	85%	29%	01%	19%

Source: Préparé par les chercheurs sur la base de:

Années 1999-2001: Banque d'Algérie, Rapport 2003, p 139 ; - Années 2002-2003: BA.Rapport 2006, p 173 ; -Années 2004-2008: BA. Algérie, Rapport 2008, p 203 ; معدل النمو السنوي حسب من طرف الباحثين.

ويمكن توضيح هذا التفاوت بين الصادرات والواردات في الشكل أدناه، حيث منحنى الصادرات السلعية أعلى من نظيره للواردات السلعية طوال الفترة المدروسة (1998-2007) والمساحة بينهما تزداد (انظر الفرق بين النقطتين (أ، أ') و(ب، ب')). لأن ميل منحنى الصادرات أكبر من ميل منحنى الواردات. الأمر الذي جعل ميل منحنى رصيد الميزان التجاري موجبا أي متزايدا طوال الفترة السالفة الذكر.

لشكل رقم 02: تمثيل بياني لمكونات الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2008



المصدر: من إعداد الباحثين

مما سبق نطرح السؤال التالي: هل للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد دور في التطورات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري أم لا؟ وبشكل مرتبط بهذا الجزء يمكن التساؤل هل هذه التطورات توافق فكرة طالما دافع عنها مؤيدي هذا النوع من التمويل وحتى ظهورها في نتائج عدة دراسات ذكرنا منها سابقا وهي تدعيم التجارة الخارجية والنمو؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تدفعنا إلى البحث في هيكل الصادرات والواردات السلعية وأسباب تغيراتهما.

3.2- أثار إ. الأجنبي المباشر على الصادرات السلعية في الفترة 1999-2008

من خلال الجدول رقم 04 أدناه، يمكن استخراج ما يلي:

1- تتركز الصادرات السلعية في المحروقات أساسا والتي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات السلعية خلال ثمان سنوات من العشر سنوات المدروسة.

2- لم تبلغ نسبة باقي الصادرات السلعية 3% خلال نفس الفترة إلا سنتان فقط. وقيمها متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع بين سنتي 1999 و 2003، ثم عرفت ارتفاعا مستمرا بين سنتي 2004 و 2008 باستثناء سنة 2007.

مما سبق يمكننا القول أن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات السلعية الجزائرية - إن وجدت - تكمن في صادرات المحروقات. إلا أن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود بالأساس إلى تضاعف

سعرها. إذ انتقل من 17,91 دولار سنة 1999 إلى 38,66 دولار سنة 2004 ثم 65,85 دولار سنة 2005 وبلغ 99,97 دولار سنة 2008 (انظر الجدول رقم 05 أدناه). أي زيادة تتجاوز 82 دولار للبرميل، ما يمثل معدل نمو بـ 458% بين سنتي 1999 و2008. وبهذا يمكن القول أن جزء كبيرا من زيادة صادرات المحروقات يُفسر بارتفاع الأسعار وليس بوجود استثمارات أجنبية مباشرة.

جدول رقم 04: هيكل الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1999-2008

البيان	الوحدة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات المحروقات	10° دولار	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19
	%	96,7	97,3	97,1	96,7	98,0	97,9	98,4	97,9	98,4	98,2
صادرات سلعية أخرى	10° دولار	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,4
	%	3,3	2,7	2,9	3,3	1,9	2,1	1,6	2,1	1,6	1,8

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 03 والنسب المئوية حسب من طرف الباحثين.

جدول رقم 05: تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 1999-2008

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر برميل البترول الخام	17,91	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 03

وإذا فحصنا تطور كمية صادرات المحروقات - وليس قيمتها - نجدها أيضا ارتفعت؛ ولكن ليس بنفس وتيرة ارتفاع الأسعار. فالكمية المصدرة من البترول بلغت أقصاها سنة 2005 بحجم 639,8 مليون برميل، أي زيادة بـ 167 مليون برميل بين سنتي 1999-2005. وهذا بفعل الزيادة المعتبرة في صادرات البترول الخام، والتي بلغت أقصاها أيضا في نفس السنة المذكورة (2005) خلال الفترة 1999-2008. ثم بدأت في التراجع المستمر منذ سنة 2006 لتتخفف إلى 585,1 مليون برميل سنة 2008.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي المميع والغاز الطبيعي، فالأول ارتفع من 43,8 إلى 46,1 مليون متر مكعب بين سنتي 1999-2003 ثم انخفض إلى 34,6 مليون متر مكعب سنة 2008. والثاني عرفت الكميات المصدرة منه تذبذبات طوال الفترة المدروسة مع انطوائه على الاتجاه الصعودي منذ سنة 2004.

والجدير بالملاحظة أن الفترة التي عرفت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وأسعار البترول ارتفاعا كبيرا خصوصا بعد سنة 2004 تراجع الحجم المصدر من أغلب أنواع المحروقات خصوصا البترول الخام والمكثفات والغاز الطبيعي المميع. مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تحسين القدرة التصديرية للجزائر من المحروقات.

جدول رقم 06: تطور حجم صادرات المحروقات خلال الفترة 1999-2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الوحدة	أنواع المحروقات
305,5	339,1	345,3	354,3	326,0	266,2	200,5	161,0	169,1	151,5		البتترول الخام
115,8	114,8	119,1	120,9	120,7	123,2	131,2	138,9	140,2	134,8	م³	المكثفات
82,3	77,9	88,5	87,6	90,1	98,8	98,8	112,0	107	106,8	م³	مواد بتروولية مكررة
81,5	81,1	71,1	77,0	55,3	92,9	94,7	95,1	81,8	79,7	م³	غاز البترول المميع
585,1	612,9	624,0	639,8	592,1	581,1	525,2	507,0	498,1	472,8	10 ⁶ برميل	المجموع
34,6	39,9	39,0	40,3	40,3	46,1	44,7	43,2	44,7	43,8	10 ⁶ م³	غاز طبيعي مميع
39,0	35,5	37,8	39,8	35,3	31,7	31,1	31,1	34,3	32,1	10 ⁹ م³	غاز طبيعي

Source: Préparé par les chercheurs sur la base de:

Années 1999-2003: Banque d'Algérie, Rapport 2003, p 141.

Années 2004-2008: Banque d'Algérie, Rapport 2008, p 206.

بناء على ما سبق يحق لنا أن نتساءل عن حصة المستثمرين الأجانب في صادرات المحروقات خلال الفترة المقصودة بالبحث. ورغم غياب الإحصائيات التفصيلية عن كامل فترة الدراسة الدالة على حصة صادرات المستثمرين الأجانب من المحروقات، غير أن المعطيات المتاحة لمعظم الفترة المدروسة، المتضمنة في الجدول رقم 07 أدناه، تسمح لنا باستنتاج التالي:

1- تزايد مستمر في حجم صادرات المحروقات بين 2002 و 2005 ثم تراجع هذا الحجم خلال السنتين الموالتين (2006-2007).

2- ضعف حصة الأجانب في هذه الصادرات. إذ لم تبلغ الكمية المصدرة من طرفهم نسبة 6% من المجموع المصدر قبل سنة 2004، و تراوحت بين 7,3% و 7,59% سنتا 2004 و 2005. بينما حصة الطرف الوطني تتجاوز 92% من صادرات المحروقات خلال الفترة 2000-2005.

3- ارتفاع الحجم المصدر من المحروقات من 124 مليون طن معادل للبتترول سنة 2000 إلى 145 مليون طن معادل للبتترول سنة 2005، أي بزيادة قدرها 21 مليون طن معادل للبتترول ما يعني زيادة بنسبة 17%. وقد توزعت هذه الزيادة بين الطرف الجزائري المتمثلا في شركة سوناطراك بنسبة 75,7% والطرف الأجنبي بنسبة 24,3%، حيث ازدادت حصة سوناطراك بين سنة 2000 و سنة 2005 بـ 15,9 مليون طن معادل للبتترول، بينما حصة الطرف الأجنبي ازدادت خلال نفس الفترة بـ 5,1 مليون طن معادل للبتترول ما يقارب ثلث (32%) الزيادة الحاصلة في حصة سوناطراك. وهو الأمر الذي سمح بارتفاع الحصة النسبية لهؤلاء الشركاء من صادرات المحروقات خاصة بعد سنة 2003. إذ انتقلت من 2,26% سنة 2003 إلى 7,59% سنة 2005 بعدما عرفت ذات النسبة انخفاضا مستمرا بين 2000 و 2003.

جدول رقم 07: توزيع صادرات المحروقات بين سوناطراك والشركاء الأجانب خلال الفترة 2000-2007

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة سوناطراك	10 ⁶ طن معادل للبتروول	118,1	113	120	130	127	134	*	*
	%	95,24	96,58	97,56	97,74	92,70	92,41	*	*
حصة الأجانب	10 ⁶ طن معادل للبتروول	5,9	4	3	3	10	11	*	*
	%	4,76	3,42	2,44	2,26	7,30	7,59	*	*
المجموع المصدر	10 ⁶ طن معادل للبتروول	124	117	123	133	137	145	141	138

Source : préparé par les chercheurs sur la base de: Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, dans le site, <http://www.mem-algeria.org>.

Années 2000 et 2001, Résultats du secteur de l'énergie : 2000, 01 et 2002, p 3.

Années 2002 et 2003, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003, p 8.

Années 2004 et 2005, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005, p16.

Années 2006 et 2007, Bilan énergétique national de l'année 2007, pp 16 et 17.

(*) Données non disponibles.

مما سبق، ورغم تزايد الحصة النسبية للمستثمرين الأجانب من صادرات المحروقات - خلال الفترة التي أتاحت عنها المعطيات - إلا أنها تبقى ضعيفة جدا إذ لم تبلغ 8% مما يعني أن المستثمر الوطني هو الطرف المسيطر على هذه الصادرات بحصة نسبية لا تقل عن 92%، ومنه لا نتوقع أن يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أثرا إيجابيا معتبرا على الصادرات السلعية في الأمد المنظور والمتوسط.

وهو ما لا يتوافق مع العديد من الدراسات في الوطن العربي ونتائجها عن دور مثل هذا الاستثمار في دفع الصناعات التي يساهم فيها نحو التصدير وتحسين الميزان التجاري،¹⁹ حتى وإن كان ذلك على حساب الصناعات الأخرى، بل بالعكس يوافق الملاحظات التي أشار إليها²⁰ Amaira Bouzid عند التطرق إلى الإنفتاح المالي غير المنظم، وكذلك J-L Combes et autres.²¹ باتباع سياسات اقتصادية كلية لمتابعة هذه الاستثمارات، لنقادي تبعات أخرى سلبية مثل التضخم، على الحركة الاقتصادية على المدى الطويل في البلدان المضيفة كما في حالة تذبذبها أو انسحابها وخاصة تضرر الاستثمار والنمو.

3.3- آثار إ. الأجنبي المباشر على الواردات السلعية في الفترة 1999-2008

من دوافع جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تقليص الواردات بصفة عامة ومنها السلعية أو ما يعرف بسياسة إحلال الواردات. وفيما يلي نحاول دراسة وتحليل الحالة الجزائرية بخصوص هذه الواردات في حدود المعطيات الإحصائية الكمية والكيفية المتاحة عن فترة الدراسة المعنية والملخصة في الجدول الموالي.

جدول رقم 08: هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1999-2008
الوحدة: مليون دولار أو نسبة مئوية (%).

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	نوع الواردات
14 558	9 498	8 105	8 100	6 838	4 775	4 285	3 447	2 857	3 025	التجهيزات الصناعية والفلاحية
%38	%36	%39	%41	%38	%36	%36	%36	%31	%34	
10 820	7 923	5 429	4 551	4 155	3 290	2 676	2 192	2 185	2 048	المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية
%28	%30	%26	%23	%23	%25	%22	%23	%23	%23	
11 519	8 202	6 402	6 296	5 995	4 500	4 221	3 746	4 197	3 767	المواد الغذائية والاستهلاكية
%30	%31	%31	%32	%33	%34	%35	%40	%45	%42	
1 096	725	745	910	966	757	828	97	106	119	باقي الواردات
%3	%3	%4	%5	%5	%6	%7	%1	%1	%1	
37 993	26 348	20 681	19 857	17 954	13 322	12 010	9 482	9 345	8 959	ج الواردات السلعية

Source: Préparé par les chercheurs sur la base de:

Années 1999-2003: Banque d'Algérie, Rapport 2003, p 140.

Années 2004-2008: Banque d'Algérie, Rapport 2008, p 205.

النسب المئوية حسب من طرف الباحثين بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

من الجدول رقم 08 السابق والشكل رقم 03 اللاحق يمكن استخلاص التالي:

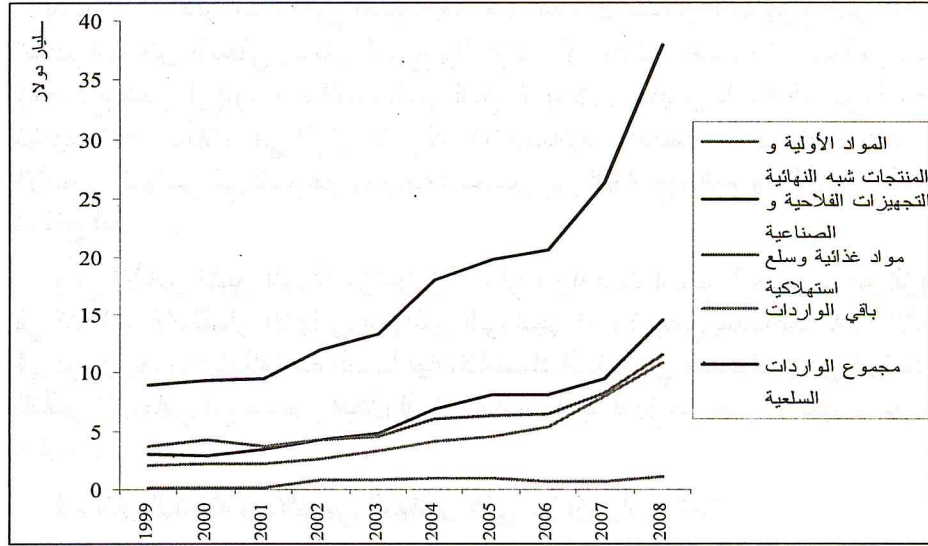
1- التزايد المستمر في إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة 1999-2008، إذ انتقلت من 8,9 مليار دولار سنة 1999 إلى 17,9 مليار دولار سنة 2004 ثم 37,9 مليار دولار سنة 2008، محققة زيادة بقيمة 29,03 مليار دولار بين سنتي 1999-2008 ما يعادل رقم قياسي 424% وبمتوسط معدل نمو سنوي 18% خلال الفترة السالفة الذكر.

هذا الارتفاع (29,03 مليار دولار) في قيمة الواردات السلعية يتوزع بين واردات التجهيزات الفلاحية والصناعية بنسبة 40% (11,53 مليار دولار) وواردات المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية بنسبة 30% (8,77 مليار دولار) وواردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بنسبة 27% (7,75 مليار دولار).

2- خلال الفترة 1999-2001 احتلت واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية صدارة الترتيب ضمن إجمالي الواردات السلعية، وتأتي في المرتبة الثانية واردات التجهيزات الصناعية والفلاحية. ثم انقلب هذا الترتيب منذ سنة 2002.

3- تتميز الفترة 2004-2008، عدا سنة 2007، ببلوغ واردات التجهيزات الفلاحية والصناعية 38% ضمن إجمالي الواردات السلعية، وهي الفترة التي جذبت فيها الجزائر أكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. الأمر الذي يوحي بمساهمة هذا الأخير في تضخيم الواردات السلعية بدلا من تخفيضها.

شكل رقم 03: التمثيل البياني للواردات السلعية خلال الفترة 1998-2007



المصدر: من إعداد الباحثين

4- لم يسجل هيكل الواردات السلعية تغيرا ملحوظا إلا فيما يخص المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي كانت تمثل بين 40% و 45% من إجمالي الواردات المذكورة خلال 1999-2001 وبدأت هذه النسبة تتراجع باستمرار منذ سنة 2001. وصارت 30% سنة 2008. أما واردات التجهيزات الفلاحية والصناعية فهي تمثل بين 36% و 39% في أغلب سنوات الفترة المدروسة، بينما نسبة واردات المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية ضمن إجمالي الواردات السلعية فتتراوح بين 22% و 23% خلال الفترة 1999-2005 باستثناء سنة 2003، وبين 26% و 30% في الفترة 2006-2008.

وبهذا يتضح لنا أن الواردات السلعية لم تنخفض بل ارتفعت وهيكلها النسبي شبه مستقر عدا حصة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي تراجعت، الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات المذكورة. إذ أن إقامة المستثمرين الأجانب لمشاريعهم تتطلب في المراحل الأولى (التأسيس) معدات وتجهيزات صناعية تستورد عادة من الخارج نظرا لعدم توفرها في السوق المحلي، مما يعني أن الواردات السلعية مضخمة بمستوردات هذه الاستثمارات من السلع الرأسمالية.

مما سبق نستخلص أن إستراتيجية جلب الاستثمار موضوع الدراسة بهدف إجلال الواردات غير معتمدة في الجزائر أو لم تحقق هدفها بالمستوى الذي يُخفف من الواردات خلال الفترة المعنية بالدراسة، عكس ما تحقق في دول أخرى مثل

تجربة دول شرق آسيا وفق دراسات مثل دراستي كل من David Hoyrup وأيضاً Fau N.,²² غير أنه ينبغي التنبيه إلى مساهمة الاستثمار موضوع الدراسة في تدعيم العرض المحلي ببعض السلع والمواد كالأسمت (مصنع المسيلة) والحديد (مصنع الحجار) ومواد التنظيف... الخ. إذ يمكن اعتبار تلبية الطلب المحلي تخفيضاً غير مباشر في الواردات. لكن الإحصائيات المتعلقة بحجم إنتاج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جزأيه المصدر إلى الخارج والموجه للسوق المحلي لم تتح لنا.

وفي الأخير نشير إلى أن تزامن زيادة قيمة واردات السلع التجهيزية مع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، توحى بمساهمة هذا الأخير في توسيع وتحديث القاعدة الصناعية للاقتصاد الجزائري مستقبلاً. ومن ثم إمكانية التأثير الإيجابي في حجم وهيكل الواردات السلعية للجزائر في الأمدين المتوسط والبعيد.

4- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال

يهتم هذا الميزان بتسجيل حركة رؤوس الأموال الصادرة والواردة من وإلى بلد ما. ويختص هذا البحث بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقط دون الصادر. لذلك من المتوقع أن تكون لهذا الاستثمار آثاراً إيجابية على الميزان السالف الذكر على الأقل في الأجل القصير.

وبتصفح الجدول رقم 09 نلاحظ أن رصيد هذا الميزان كان سالبا طوال الفترة المدروسة عدا سنة 2008. وسجل أكبر عجز سنتا 2005-2006؛ وذلك بسبب التسديدات العادية والمسبقة للمديونية الخارجية التي شرعت فيها الجزائر.

جدول رقم 09: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1999-2008

الوحدة: مليار دولار

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات الواردة (*)	0,51	0,44	1,2	1,06	0,63	0,88	1,08	1,79	1,66	2,64
رصيد ميزان حركة رأس المال (**)	-2,4	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99	2,54

المصدر: بالاعتماد على: (*) الجدول رقم 01، (**) نفس مصادر الجدول رقم 03.

وفي حدود هذه المعطيات نقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أحدث أثراً إيجابياً على ميزان رأس المال، حيث ساهم في التخفيض من عجزه. إلا أن عدم توفر المعطيات حول مصادر وطريقة تمويل الاستثمار السالف الذكر تدفعنا إلى وضع الفرضيات التالية:

1- لم يستخدم هذا الاستثمار القروض الخارجية وبالتالي لم تكن هناك مدفوعات رأسمالية إلى الخارج نتيجة تسديد هذه القروض عند تواريخ استحقاقها. ويبقى الأثر الصافي لهذا الاستثمار على ميزان رأس المال إيجابيا.

2- استخدم هذا الاستثمار القروض الخارجية ولكن بمبالغ صغيرة لا تحدث أثرا معتبرا على هذا الميزان، والنتيجة النهائية هي إيجابية الأثر على هذا الأخير (ميزان رأس المال).

3- استخدم هذا الاستثمار القروض الخارجية ولكن تسديداتها غير مميزة في بند مستقل من هذا الميزان حتى يتسنى لنا معرفة قيمتها؛ ومن ثم الوصول إلى رأي يكون أكثر واقعية وحجية.

5- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري. وبالرجوع إلى هذا الأخير خلال الفترة 1999-2008 المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السنوية لم نعثر عن تفاصيل التحويلات المالية ذات الصلة بأرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وتكتفي هذه التقارير بعرض تحويلات الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات فقط دون غيره. وهذا يجعلنا أمام الفرضيتين التاليتين:⁽⁶⁾²³

1- لا توجد تحويلات مالية إلى الخارج تخص أرباح وعوائد المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات. وهي فرضية نراها غير واقعية إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة خارج قطاع المحروقات من المتوقع أن تكون حققت أرباحا وإلا تُصَفَى من طرف القائمين بها ويحول عائدها إلى الخارج.

2- إن تحويلات أرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تسجل في عنصر مستقل مميز لها ضمن ميزان المدفوعات، وهي الفرضية التي نراها أكثر منطقية وأقرب إلى الواقع؛ إذ أن هذه الاستثمارات موجودة خارج قطاع المحروقات ولا يُعقل أن تكون كل تلك الاستثمارات غير مربحة أو أن أرباحها لم تحوّل إلى الخارج ولو جزئيا. لأن تحقيق الأرباح وتحويلها إلى الخارج من الأهداف الرئيسة لكل مستثمر أجنبي.

وبالنظر إلى غياب تفاصيل الإحصائيات المتعلقة بتحويلات أرباح وعوائد المستثمرين الأجانب في الجزائر خارج قطاع المحروقات، سنكتفي بعرض وتحليل هذه التحويلات المتاحة والخاصة بقطاع المحروقات فقط.

من المتوقع أن ترتفع التحويلات المالية للمستثمرين الأجانب إلى الخارج كلما ارتفعت أرباح استثماراتهم في الداخل. والجدول رقم 10 يبرز تطور التحويلات المالية للشركاء الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2006 المتزايدة باستمرار باستثناء سنة 2001 فقط. منتقلة من 0,66 مليار دولار سنة 1999 إلى 5,29 مليار دولار سنة 2006. ثم تراجعت سنة 2007 إلى 3,9 مليار دولار لترتفع من جديد في السنة الموالية إلى 4,56 مليار دولار.

إن التحويلات المالية إلى الخارج التي يجريها المستثمرون الأجانب في قطاع المحروقات وحده تفوق بكثير مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع القطاعات، حيث كانت نسبة هذه التحويلات إلى التدفقات (انظر الجدول أدناه) ما بين 130% و179% خلال ثلاث سنوات وارتفعت إلى المجال 234%-439% مدة ست سنوات. مما يعني أن الأثر الصافي لهذه الاستثمارات كان سالبا مدة تسع سنوات من العشر المدروسة. وهو في نفس الوقت، يعتبر تطورا نسبيا كبيرا في التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات لا يتناسب مع حجم استثماراتهم الأولية.

كما أن نسبة التحويلات السالفة الذكر إلى مجموع صادرات المحروقات لم تقل عن 5% طوال الفترة المدروسة وتجاوزت 8% خلال نصف ذات الفترة، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري بسبب هذا النوع من الاستثمار.

جدول رقم 10: مقارنة التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات فقط مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل القطاعات خلال الفترة 1999-2008

البيان	الوحدة	1999	2000	2001	2002	2003
التحويلات إلى الخارج للمستثمرين في قطاع المحروقات	مليار دولار	660,0	1 169,3	1 023,2	1 594,8	2 195,7
التحويلات/صادرات المحروقات	%	5,54	5,55	5,52	8,81	9,15
التحويلات/إجمالي التدفقات الواردة	%	130,18	266,96	85,55	149,75	346,32
البيان	الوحدة	2004	2005	2006	2007	2008
التحويلات إلى الخارج للمستثمرين في قطاع المحروقات	مليار دولار	3 117,9	4 743,7	5 288,2	3 896,0	4 562,2
التحويلات/صادرات المحروقات	%	9,88	10,41	9,86	6,54	5,91
التحويلات/إجمالي التدفقات الواردة	%	353,50	438,83	294,61	234,42	172,42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 06، والنسب المئوية حسبت من طرفهما.

6- الخاتمة

كان اهتمام هذه المساهمة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر في الفترة 1999-2008 في مكونات ميزان مدفوعاتها، فبعد التطرق إلى جزء من الإطار النظري من خلال عدد من الدراسات في هذا الموضوع، والتي اعتبرت قاعدة أساسية للبحث فيه، حاولنا دراسة حالة الجزائر بتوظيف ما استطعنا تحصيله من الإحصائيات المتوفرة في الموضوع واستنتجنا عددا من العناصر .

منها تبيان مصدر الفائض المحقق في الميزان التجاري خلال الفترة والمتمثل في ارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى ثم زيادة الحجم المصدر منها بالدرجة الثانية، وثلاثة أرباع (75%) هذه الزيادة تعود للطرف الجزائري. وتمثل صادرات المحروقات بين 96% و98% من إجمالي الصادرات السلعية، وهي في نمو مستمر قيميا ونسبيا. بينما الصادرات السلعية خارج المحروقات قيمها تتذبذب بين الزيادة تارة والانخفاض تارة أخرى ونسبتها تتراوح بين 1,6% و3,3% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة المدروسة (1999-2008).

فيتبين من هذا أن الاستثمار المعني بالدراسة لم يُغير في هيكل الصادرات السلعية بل كرس أكثر هيمنة قطاع المحروقات على هيكل هذه الصادرات. أما الواردات السلعية بمختلف أنواعها فهي في ارتفاع مستمر. ومنه نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يُساهم في نمو الصادرات السلعية خارج المحروقات، ولم يُخفّض من الواردات بل ساهم في تضخيمها.

وفي حدود الإحصائيات المتوفرة المتعلقة بالتدفقات المالية الداخلة والخارجة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والملخصة في الجدول رقم 11 الآتي، نرى أن الأثر النهائي لهذا الاستثمار على ميزان المدفوعات كان سلبيا وأحدث عجزا دائما وامتزايدا خلال الفترة 1999-2008 باستثناء سنة 2001 فقط.

جدول رقم 11: التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1999-2008

الوحدة: مليون دولار.

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفقات إ.أ.م الوارد (1)	507	438	1 196	1 065	634	882	1081	1795	1662	2646
تحويلات مستثمرين أجانب في ق. المحروقات (2)	660,0	1169,3	1023,2	1 594,8	2195,7	3117,9	4 743,7	5288,2	3896,0	4562,2
صافي التدفقات المالية (3) = (1) - (2)	-153,0	-731,3	-172,8	-529,8	-1561,7	-2235,9	-3662,7	-3493,2	-2234	-1916,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين رقم 01 و رقم 10.

والملاحظ أنه ابتداء من سنة 2002 صار العجز مستمرا وامتزايدا إذ تضاعف أكثر من مرتين بين سنتي 2002 و2003 وتجاوز الفرق السلبي ثلاثة ملايين سنتا 2005 و2006. ويعود هذا الوضع - وفق ما تدل عليه المعطيات المحتواه في الجدول رقم 11- إلى التزايد الكبير الحاصل في التحويلات المالية إلى الخارج التي يجريها

المستثمرون الأجانب بوتيرة تتجاوز وتيرة تزايد التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وما يمكن قوله هنا، وحسب النتائج الأولية في هذا الموضوع، أن الجزائر أصبحت شبه مصدرة لرأس المال في الفترة المدروسة، خاصة من قطاع المحروقات الذي كان منذ الاستقلال هو القطاع الذي تركز عليه إستراتيجية التنمية الوطنية، وما زال إلى حد كبير المصدر الأساسي للموارد الاقتصادية الوطنية من جهة، وفي نفس الوقت فما تم الاطلاع عليه من معلومات حول ميزان المدفوعات للفترة، يمكن أن نفهم منه أن الإقتصاد الوطني، عكس عدد من البلدان في جنوب آسيا وشرق أوروبا، لم يكن مستعدا للإستفادة من نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات خاصة بعدم دخول أو بقاء الفائض المالي المحقق فيه من طرف هذا الإستثمار.

وقد يكون هذا مرده إلى النقص في الميكانيزمات التي ترافق هذه الاستثمارات أو إلى الضعف الذي يشكو منه النظام المالي والضبط الإقتصادي الوطني الذي يتطلب العديد من الجهود في القطاعين العام والخاص، رغم إمكانية استفادة هذا الأخير من برامج مسار برشلونة. وهي جوانب في نظرنا لا تبتعد كثيرا عما يحدث في بلدان أخرى تقترب حالتها من الإقتصاد الجزائري في بعض الدول العربية خاصة، مع التوجه منذ عشرينين تقريبا إلى الإهتمام بعدد من الجوانب السلبية لهذا النوع من الاستثمارات. وهو ما يتطلب اليوم تعمقا أكثر لفهم هذا النوع من المشاكل بهدف إيجاد حلول لها والعمل على استفادة الإقتصاد الوطني، وإن كانت بعض البوادر الخاصة بإعادة النظر سواء في الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي أو في الاستثمار الوطني وأيضا في النظام المالي المرافق الأساسي للإستثمار بكل أنواعه، مصادره واتجاهاته.

الهوامش:

¹ - CNUCED : rapport sur l'investissement dans le monde 2003, cité dans : Clair Maingui : IDE quels impacts ? introduction du numéro 20, 2004 de la revue Régions et Développement.

²-Jean-Louis Combes et autres (1999) : ouverture sur l'extérieur et instabilité des taux de croissance, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne.

-Feldstein M. et C. Horioka (1980) : " Domestic Saving and International Capital Flows ", *Economic Journal*, vol. 90.

³ - عبد الكريم بعداش: "تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له" *Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale n°2/ 2007, ESC, Alger*

⁴ - Fau N., 1999, « Hong Kong et Singapour, des métropoles, transfrontalières », Espaces Géographiques.

⁵ - David Hoyrup, EPIID-LEPII, UPMF – Grenoble II : Séminaire "Institutions et Développement", Paris, le 26 novembre 2004, MATISSE – Paris I.

⁶ - « la " crise asiatique " n'est pas une crise des changes, liée à un déséquilibre macro-économique, mais une crise financière, résultant du

comportement d'aléa moral des banques, persuadées de bénéficier d'une garantie implicite des gouvernements en cas d'insolvabilité » Krugman P., 1998, What Happened to Asia ? , Web, Janvier, cite dans Jean-Louis Combes et autres, op cit.

⁷ - Nacer Daddi-Addoun, Farouk Tamourtbir : « aperçu sur les économies européenne et nord africaine après treize ans du processus de Barcelone », Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale n°6/ 2009, ESC, Alger.

⁸ -Sebastien Dupuch :« les IDE dans les nouveaux pays adhérant à l'Union Européenne », revue Régions et Développement, n°20, 2004.

⁹ -Hymer 1968, Kaves 1971 et Mundell 1957, Brainard 1993, Markusen 1995 et Markusen et Venables 1998.In S. Dupuch, op cit .

¹⁰ - جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002، ص 189.

- إيمان عطية ناصف، " تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية"، مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن 21، المجلد 1، الإسكندرية، سبتمبر 2003.

¹¹ - Amaira Bouzid « Les conditions préalables à la réussite des réformes financières au sein des pays émergents », 23èmes Journées d'Economie Monétaire et Bancaire, Lille, Jeudi 22 et vendredi 23 juin 2006.

¹² - Clair Maingui : IDE quels impacts ? op. cit.

¹³ - أنظر في هذا مثلا: بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، -2008 2007.

¹⁴ - صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، مارس 2008، ص 5.

¹⁵ - بخصوص هذه النسب، انظر: UNCTAD: World investment report 2007, pp 255 et 261. World investment report 2009, pp 255 et 257.

¹⁶ - توماس دورسي، قصة نجاح، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008، صندوق النقد الدولي، ص 48.

¹⁷ - برناردين أكيوبي وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، سلسلة قضايا اقتصادية 40، صندوق النقد الدولي، 2007، ص I.

¹⁸ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص ص 80-81.

¹⁹ - جمال محمود عطية وأيضا إيمان ناصف، ذكرنا سابقا.

²⁰ - Amaira Bouzid, op. cit.

²¹ - Jean-Louis Combes et autres, op. cit.

²² - Fau N., op. cit., David Hoyrup, op. cit.

²³ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، ذكر سابقا، ص 231.

مراجع أخرى:

- Banque d'Algérie, Rprt 2003, Evolution économique et monétaire en Algérie.
- Banque d'Algérie, Rprt 2006, Evolution économique et monétaire en Algérie.
- Banque d'Algérie, Rprt 2008, Evolution économique et monétaire en Algérie.
- Banque d'Algérie, Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004.
- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation:

Résultats du secteur de l'énergie : 2000, 2001 et 2002.

Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003.

Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005.

Bilan énergétique national de l'année 2007.

- UNCTAD, World investment report 2003.
- UNCTAD, World investment report 2004.
- UNCTAD, World investment report 2005.
- UNCTAD, World investment report 2007.
- UNCTAD, World investment report 2008.
- UNCTAD, World investment report 2009.

Les sites internet.

- <http://www.bank-of-algeria.dz>.
- <http://www.mem-algeria.org>.
- <http://www.unctad.org>.
- <http://www.iaigc.org>.